

Distr.: General
28 March 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ١١١ (د) من القائمة الأولية*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية
وانتخابات أخرى: انتخاب ثمانية عشر عضواً

في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس الجمعية
العامة من البعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة

تهدى البعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، ويشرفها أن تبلغه بأن حكومة اليابان قد قررت أن تقدم ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان، للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، في الانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٢ في نيويورك. وترجو البعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة ممتنة إدراج هذه المذكرة الشفوية ومرفقها في الوثيقة الختامية التي سيتم إصدارها للانتخابات المقبلة، كما ستكون ممتنة لو تفضلتم بتعميمهما على الدول الأعضاء.

وتتطلع اليابان إلى استمرار قيامها بدور نشط، بالتضافر مع الدول الأخرى في مجلس حقوق الإنسان الذي يتولى مسؤولية تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، تتشرف حكومة اليابان بأن تتقدم طيه بمجموعة من التعهدات والالتزامات بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وفقاً لما ينص عليه قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١ (انظر المرفق).

* A/67/50



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة
تعهدات والتزامات طوعية عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠
التزامات اليابان وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان

سياسات اليابان الأساسية في مجال حقوق الإنسان

- ١ - إذ تتقيد اليابان بأعلى معايير حقوق الإنسان المكرّسة والمكفولة في دستور عام ١٩٤٧، فقد وطّدت نظامها السياسي الديمقراطي ووضعت سياسات لتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها بوصفها قيمة عالمية.
- ٢ - وللـيابان اعتقاد راسخ بأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها يمثلان أحد انشغالات المجتمع الدولي المشروعة. وبالتالي، فهي تلتزم بالتصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وتؤمن اليابان بضرورة أخذ ثقافة كل بلد ودينه وتاريخه وتقاليدته في الاعتبار عند معالجة مسائل حقوق الإنسان، وستسعى إلى تحقيق التقدم من خلال الحوار والتعاون المرتكزين على نهج مصمم ليتناسب والجوانب الخاصة بالبلد، أو المنطقة، أو الموضوع المعني.

الالتزامات والتعهدات الدولية في ميدان تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

إبرام الصكوك الدولية في مجال حقوق الإنسان وتنفيذها

- ٣ - أبرمت اليابان ما يلي من الصكوك الدولية في مجال حقوق الإنسان وستواصل بذل غاية جهودها لتنفيذ التزاماتها؛ وستقوم بما يتوجب من متابعة للتوصيات التي تلقتها من أجل تنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدات وستعمل بالتعاون مع هيئات المعاهدات:
 - العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٧٩)؛
 - العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٧٩)؛
 - الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (١٩٤٥)؛
 - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٨٥)؛
 - اتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٤) والبروتوكول الاختياريان الملحقان بها (٢٠٠٤ و ٢٠٠٥)؛
 - اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (١٩٩٩)؛

- اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ (١٩٥٣) والبروتوكولان الأول والثاني الإضافيان لعام ١٩٧٧ (٢٠٠٤)؛
 - الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين (١٩٨١) والبروتوكول الملحق بها (١٩٨٢)؛
 - الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (٢٠٠٩).
- ٤ - وفي عام ٢٠٠٧، وقعت اليابان على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعمل حالياً على التعجيل بتصديقها.
- ٥ - وتولي اليابان اهتماماً جدياً لإجراء البلاغات الفردية.
- ٦ - وتعمل اليابان على التعجيل بإبرام الاتفاقية المتعلقة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال من أجل حماية المصالح العليا للأطفال.

أنشطة مجلس حقوق الإنسان

- ٧ - ستواصل اليابان مشاركتها النشطة في أنشطة مجلس حقوق الإنسان، ومنها الاستعراض الدوري الشامل، من أجل تحقيق تحسّن في حالات حقوق الإنسان في مختلف البلدان والمناطق. وخلال فترة عضويتها المتواصلة في المجلس، منذ إنشائه إلى عام ٢٠١١، فقد قامت بدور نشط في مناقشات المجلس وفي اعتماد قراراته.
- ٨ - وقد عززت اليابان المبادرات الدولية الرامية إلى القضاء على التمييز ودعم الفئات المهمشة. وعلى سبيل المثال، عرضت اليابان مشروع قراراً بشأن الأشخاص المصابين بالجذام، تم اعتماده بالإجماع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ (قرار المجلس ١٥/١٠).
- ٩ - وقد اضطلعت اليابان بدور نشط في استعراض المجلس، وتظل ملتزمة بتحسين عمله وأدائه، سعياً إلى زيادة كفاءته وفعاليته إلى أقصى حد ممكن.
- ١٠ - وأحاطت اليابان بتمعّن بنتائج الاستعراض الدوري الشامل الخاص بها الذي أُجري في آيار/مايو ٢٠٠٨، ونشرت طوعاً في آذار مارس ٢٠١١ حالة تتبع ما قبلته من توصيات.

التعاون مع المفوضة السامية لحقوق الإنسان وآليات الإجراءات الخاصة

- ١١ - ستواصل اليابان تعاونها التام مع مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومع المفوضية نفسها ومع آليات الإجراءات الخاصة. وقد وجهت اليابان دعوة دائمة رسمية لجميع المكلفين بالولايات المواضيعية، نظراً لما يضطلعون به من أدوار مهمة.

المساهمة في أعمال الجمعية العامة ومجلس الأمن

١٢ - ستواصل اليابان المشاركة النشطة في المناقشات المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان في الجمعية العامة، بوسائل منها تقديم مشاريع القرارات إلى اللجنة الثالثة. وستواصل سعيها الدؤوب إلى تعزيز جدول مجلس الأمن في مجال حماية المدنيين في حالات النزاع المسلح، ومنه حماية النساء والأطفال وتمكينهم.

تعزيز حقوق الإنسان من خلال التعاون الثنائي

١٣ - على النحو الوارد أعلاه، ستواصل اليابان إيلاء عظيم الاهتمام للحوار والتعاون المرتكزين على التفاهم والاحترام المتبادلين. وقد عقدت اليابان جلسات حوار ومناقشات ثنائية منتظمة في مجال حقوق الإنسان مع حكومات أكثر من ١٠ بلدان. وستواصل اليابان تعزيز الديمقراطية فضلاً عن حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية تمثيلاً مع سياساتها في مجال حقوق الإنسان المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وعلى وجه الخصوص، ستركز اليابان على تقديم الدعم للفئات الضعيفة مثل الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وحماية حقوق الإنسان الواجبة لهم. وتمثيلاً مع مبادرة اليابان بشأن مشاركة الجنسين في عملية التنمية التي أعلنت عنها في عام ٢٠٠٥، سيواصل البلد كفالة مراعاة المنظور الجنساني في جميع فروع عملية المساعدة الإنمائية الرسمية ومراحلها.

المساعدة المالية

١٤ - في عام ٢٠٠٩، بلغت مدفوعات اليابان الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية ما قدره ٣٥٤,٤٥ مليون دولار للصحة والرعاية، و ١٨٧٠,٧٥ مليون دولار للمساواة بين الجنسين، و ٩٥,٩٤ مليون دولار لبناء السلام. وفي السنة المالية ٢٠٠٩، بلغت المدفوعات الخاصة بالتدابير المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة ما قدره ١٦٨٧,٤٦ مليون دولار.

١٥ - وتواصل اليابان دعم أنشطة حقوق الإنسان التي تقوم بها هيئات الأمم المتحدة مثل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وفي السنة المالية ٢٠١٠، ساهمت اليابان بنحو ٥ ملايين دولار في هيئة الأمم المتحدة للمرأة. واليابان، بوصفها أكبر جهة آسيوية مانحة لمفوضية حقوق الإنسان، ستستمر في دعم أنشطة المفوضية بوسائل منها تقديم التبرعات.

تعزيز حقوق الإنسان في اليابان

١٦ - تمثيلاً مع الالتزامات المنصوص عليها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي تُعد اليابان طرفاً فيها، تواصل جميع الوكالات الحكومية المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في مجالات شتى داخل البلد. وستتابع اليابان توصيات الاستعراض الدوري الشامل التي قبلتها في عام ٢٠٠٨ والتوصيات التي قد تلقتها من هيئات معاهدات حقوق الإنسان. وستستمر اليابان في تعزيز حوارها مع المجتمع المدني، ومنه المنظمات غير الحكومية، وتنفيذ السياسات والتدابير المتعلقة بالمجالات التالية من أجل تحسين حماية الفئات الضعيفة.

المساواة بين الجنسين

١٧ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، اعتمدت الحكومة الخطة الأساسية الثالثة للمساواة بين الجنسين، الرامية إلى تحقيق مجتمع تسوده المساواة بين الجنسين. وتلك خطة عمل حقيقية تتكون من ١٥ مجالاً من المجالات ذات الأولوية و ٨٢ هدفاً من الأهداف المتعلقة بالأداء. وتسعى اليابان إلى زيادة تمثيل النساء في المواقع القيادية بما لا يقل عن ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠، وذلك من خلال "إجراءات إيجابية" محددة.

مكافحة الاتجار بالبشر

١٨ - تواصل اليابان تنفيذ إجراءات محلية كما تقيم تعاوناً دولياً في هذا المجال. ونقحت اليابان خطة عملها القائمة، وصاغت، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، خطة عمل اليابان لمكافحة الاتجار بالبشر لعام ٢٠٠٩.

حقوق الطفل

١٩ - ستستمر اليابان في تنفيذ التدابير الشاملة للقضاء على استغلال الأطفال في المواد الإباحية، التي اعتمدت في عام ٢٠١٠. وقد استعرضت الإجراءات القائمة وسنت قوانين جديدة مثل قانون رعاية الطفل المنقح (٢٠٠٨) والقانون المدني المنقح (٢٠١٠)، وستعمل بدأب على تعزيز مختلف التدابير ومنها تدابير مكافحة الاعتداء على الأطفال.

الشعوب الأصلية

٢٠ - ستواصل اليابان تعزيز تدابير السياسة العامة الشاملة والفعالية المتعلقة بشعب الآينو، آخذة في الاعتبار رأي أفرادهم من خلال شتى القنوات، ومنها مجلس تعزيز السياسات المتعلقة بشعب الآينو، بمشاركة ممثلي هذا الشعب.